● أخبار قصيرة

وزير الدفاع الروسي:

جماعات إرهابية في أفغانستان تهدد آسيا الوسطى

قال سيرغي شويغو، وزير الدفاع الروسي في اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون إن دول آسيا الوسطى مهددة من قبل الجماعات الإرهابية المتمركزة في أفغانستان. وصرح شويغو بأن التهديد الرئيسي ينبع من "الجماعات الإرهابية المتطرفة المتواجدة في أفغانستان" ويستهدف آسيا الوسطى. ولم يذكر وزير الدفاع الروسي أسماء تلك الجماعات، لكنه سبق وقال إن المنظمات الإرهابية الدولية تزيد من نفوذها في أفغانستان، والدول الغربية تعمل بنشاط أكبر مع الجماعات المسلحة المتواجدة خارج البلاد.

قانون سوناك لترحيل اللاجئين يثير حفيظة ايرلندا

كتبت مجلة "دير شبيغل" الألمانية في مقال لها: نظرًا لخطة ترحيل اللاجئين إلى رواندا في إنجلترا، يسعى اللاجئون بشكل متزايد للحصول على اللجوء في أيرلندا. ولكن هذا الإجراء من قبل الحكومة البريطانية لا يُنتقد بشدة في دبلن عاصمة أيرلندا فحسب. أفادت حكومة أيرلندا بأن عددًا متزايدًا من اللاجئين يتوجهون إلى البلاد. وقال "مايكل مارتن" وزير الشؤون الخارجية الأيرلندي لصحيفة ديلي تلغراف البريطانية في هذا الصدد: إن سياسة رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك المثيرة للجدل بشأن اللاجئين أثرت بالفعل على هذا البلد العضو في الاتحاد الأوروبي. يلجأ اللاجئون إلى هنا وداخل الاتحاد الأوروبي لتجنب ترحيلهم إلى رواندا.

ألمانيا.. وزير الدفاع يخشى من تقليص ميزانية الجيش

ذكرت صحيفة "تاغس شبيغل" في مقال لها أن مختلف القطاعات في ألمانيا ستحتاج إلى تقديم أفكارها النهائية للميزانية إلى وزير المالية الألماني في الأسبوع المقبل. وأعلن "بوريس بيستوريوس"، وزير الدفاع الاتحادي الألماني أنه يريد مزيدًا من الأموال لهذا القطاع.

ويخشى "بوريس بيستوريوس"، وزير الدفاع الاتحادي الألماني، أنه إذا لم يوافق الائتلاف الحكومي في مفاوضات الميزانية الجارية على إنفاق أكثر من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، فسيتم تقليص ميزانية الجيش الألماني.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية :إن المسألة ليست فقط الوفاء بالتزام الحد الأدنى البالغ ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأهداف العسكرية تجاه حلف الناتو، بل إنها مسألة تلبية الاحتياجات الملحة لجعل الجيش الألماني جاهزًا للحرب.

في إطار نصرتهم للقضية الفلسطينية

ماهي دوافع ومطالب الطلاب المحتجين في الجامعات الأميركية؟

الوفاق/ أشعلت احتجاجات طلاب جامعة كولومبيا المعتصمين احتجاجًا على الهجوم الصهيوني على غزة خلال الأسبوع الماضي موجة من الإجراءات المماثلة في الحرم الجامعي في جميع أنحاء الولايات المتحدة، يطالب جميع الطلاب بمطالب مماثلة، من بينها مطالبة مؤسساتهم بسحب استثماراتها من الشركات المرتبطة بانتهاكات الكيان الصهيوني لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، وإنهاء الحرب في غزة، والتي اعتبرتها منظمات حقوقية وخبراء أمميون وعدة دول ذات سيادة إبادة جماعية.

في غضون ذلك، وكالعادة ادعى الرئيس الأمريكي جو بايدن وبعض النواب الأمريكيين و بعض معلقي الإعلام بأنها "احتجاجات معادية للسامية". لماذا اندلعت هذه الاحتجاجات مؤخرًا في الجامعات الأمريكية وماذا تعني مطالبها بسحب الاستثمار بالضبط ؟

لماذا يحتج الطلاب في الحرم الجامعي الأمريكي؟

جرت المظاهرات في الحرم الجامعية منذ بدء الكيان الصهيوني عدوانه على غزة في أكتوبر، وكانت هذه الاحتجاجات رفضا للإبادة الجماعية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد سكان غزة والذي أسفر حتى الآن عن استشهاد أكثر من ٣٤٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال.

أصبحت الجامعات الأمريكية نقطة محورية للحركة الاحتجاجية الأوسع نطاقًا المؤيدة للفلسطينيين في الولايات المتحدة الأميركية

نطاقًا المؤيدة للفلسطينيين في البلاد، والتي تطالب من بين مطالب أخرى بوقف الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني، وإنهاء حربه الإجرامية على غزة، فضلاً عن إنهاء ما اعتبرته عدة جهات حقوقية نظامًا فصل عنصري للسيطرة "الإسرائيلية" على الضفة الغربية المحتلة.

بدأت هذه الاحتجاجات على غرار المخيمات أولاً في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك، حيث نصب الطلاب حوالي ٥٠ خيمة في المرج الجنوبي للحرم الجامعي، حيث قال الطلاب إنهم سيركزون أيضًا على بناء مجتمع حول نشاطهم ومطالبهم.ومنذ ذلك الحين، ظهرت هذه المخيمات، التي أقيمت تضامنًا مع الفلسطينيين في غزة، في أكثر من ٣٠ جامعة في كل ركن من أرجاء البلاد.

أقيمت الاحتجاجات لأسباب عديدة ولها مطالب متعددة حول قضية حقوق الفلسطينيين، و واحدة من المطالب الرئيسية لهؤلاء المحتجين هي مطالبة جامعاتهم المختلفة بسحب استثماراتها من الكيان الصهيوني أو من الشركات التي تحقق أرباحًا من حرب الكيان الصهيوني في غزة وانتهاكاته الأوسع نطاقًا ضد الفلسطينيين.

أحد المطالب الأخرى هو قطع روابط الجامعات و المؤسسات التعليمية مع المؤسسات الأكاديمية في الكيان الصهيوني، والتي يقولون إنها لعبت دورًا رئيسيًا في احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين. وقد أغلقت كلية فايزر في كاليفورنيا مؤخرًا برنامج الدراسة في الخارج مع جامعة حيفا بعد أن خلصت إلى أن الشراكة لا تتماشى مع قيم الكلية الجوهرية.

ماهي استثمارات الجامعات الأمريكية في الكيان الصهيوني؟

فيما يتعلق بسحب الاستثمارات، دعا الطلاب في هذه الاحتجاجات إدارات جامعاتهم إلى الكشف عن أموالهم وزيادة الشفافية حول استثماراتهم في شركات صناعة الأسلحة والشركات الصهيونية التي تجني أرباحًا من احتلال الكيان الصهيوني وحربه على غزة.

هناك بعض المعلومات - على الرغم من أن البيانات المتاحة محدودة - حول الاستثمارات التي لدى الجامعات في الشركات المرتبطة بالكيان الصهيوني.

في جامعة كولومبيا على سبيل المثال، يطالب الطلاب الجامعة بإنهاء استثماراتها في الشركات المرتبطة بالكيان الصهيوني، بما في ذلك عمالقة التكنولوجيا أمازون وجوجل، التي لديها عقد حوسبة سحابية بقيمة ١,٢ مليار دولار مع حكومة العدو الصهيوني. كما طالب الطلاب أيضًا بوقف الاستثمارات في شركات الدفاع الأمريكية التي تجني أرباحًا من حرب الكيان الصهيوني.

في جامعة ييل، قال الطلاب لموقع ميدل إيست آي إنهم يطالبون بأن تسحب المؤسسة استثماراتها من "جميع شركات تصنيع الأسلحة التي تساهم في هجوم إسرائيل على فلسطين". تضم جامعة ييل تبادلات طلابية وتعاونًا مع سبع جامعات في الكيان الصهيوني وقع رؤساؤها على رسالة تتهم طلاب وهيئة التدريس في الجامعات الأمريكية بدعم الإرهاب، كما لدى هارفارد برامج مع ثلاث من هذه الجامعات "الإسرائيلية"، بينما لدى كولومبيا علاقات طويلة الأمد مع أربع على الأقل من هذه الجامعات "الإسرائيلية".

هل مطالب سحب الاستثمارات جديدة؟

احتج طلاب الجامعات في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على استثمارات مؤسساتهم في "الجيش" الصهيوني . و خلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك عدد من هيئات الطلاب المختلفة ومجموعات هيئة التدريس والكليات داخل الجامعات التي تبنت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات .

في مايو ٢٠٢٢، صوتت هيئة تدريس كلية القانون في جامعة مدينة نيويورك على قرار يؤيد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. وقبل شهر واحد في أبريل ٢٠٢٢، أيدت هيئة التحرير في صحيفة هارفارد كريمسون الطلابية، صحيفة الجامعة النخبة، أيضًا حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، قائلة "نفتخر أخيرًا بتقديم دعمنا لكل من التحرر الفلسطيني وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات - وندعو الجميع للقيام بالشيء نفسه".

وفي نفس الشهر أبريل ٢٠٢٢، صوتت جمعية الدراسات الشرق أوسطية بأغلبية ساحقة لصالح قرار يدعم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. بالإضافة إلى سحب الاستثمارات، ازدادت الدعوات إلى مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الصهيونية في جامعات الولايات المتحدة. العام الماضي، اعتمدت الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية قرارًا يؤيد مقاطعة المؤسسات الأكاديمية "الإسرائيلية".

ردة فعل الجامعات تجاه الاحتجاجات

واجهت العديد من الاحتجاجات التي يقودها الطلاب القوة من جامعاتهم، بينما ازداد القمع من الإدارات والشرطة وحشية ضد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

أمرت رئيسة جامعة كولومبيا نعمة منوشهري شافيق شرطة نيويورك بتفريق معسكر المرج الجنوبي، مما أدى إلى اعتقال ١٠٠ طالب من كولومبيا وكلية برنارد، بما في ذلك ابنة النائبة الأمريكية إلهان عمر. بالإضافة إلى اعتقالهم، تم تعليق الطلاب من الكليات وأُخبروا بأنهم لن يتمكنوا من إنهاء الفصل الدراسي.خلال الأيام القليلة الماضية، أظهرت مقاطع الفيديو التي تم مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي الشرطة تعتقل بعنف كلاً من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين كانوا يحتجون بشكل سلمي في الحرم الجامعي.

في جامعة ييل، اعتقلت الشرطة حوالي ٥٠ متظاهرًا بتهم "التعدي المشدد" لمشاركتهم في الاحتجاجات في الحرم الجامعي.وكذلك قال المنظمون في جامعة ولاية أوهايو إن المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين تعرضوا للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية من قبل الشرطة. واعتقلت الشرطة آخرين أيضًا، بما في ذلك الصحفيين الذين كانوا يغطون الاحتجاجات المستمرة. في جامعة تكساس في أوستن، تُظهر لقطات الفيديو الشرطة تمسك بصحفي من الحشد، ثم ترميه على الأرض قبل اعتقاله.

أثار الرد العنيف للشرطة على هذه الاحتجاجات مخاوف من احتمال تكرار مذبحة كينت ستايت عام ١٩٦٨، عندما أطلقت الحرس الوطني في أوهايو النار على محتجين طلاب يحتجون ضد حرب فيتنام.أسفر إطلاق النار من القوات الأمريكية في كينت ستايت عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ٩ آخرين.

ولحماية طلابهم، انضم بعض أعضاء هيئة التدريس إلى الاحتجاجات وشكلوا سلاسل بشرية حول مخيمات الخيام لمنع تدخل الشرطة.

باكو ويريفان تقبلان وساطة استانا لترسيم الحدود

وفقًا لوسائل الإعلام في جمهورية أذربيجان، وافق آرارات ميرزويان، وزير خارجية أرمينيا، على اقتراح كازاخستان باستضافة محادثات السلام بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا.

قال قاسم جومارت توكاييف، رئيس كازاخستان، خلال زيارته إلى أريفان الأسبوع الماضي، إنه يمكن أن يوفر منصة لمثل هذا اللقاء. وأكد لاحقًا إلهام علي أف، رئيس جمهورية أذربيجان، أن أستانا قدمت اقتراحًا لعقد لقاء بين وزيري خارجية جمهورية أذربيجان وأرمينيا في كازاخستان،وقال إن باكو تؤيد هذا المقترح.

وأعلنت وزارة خارجية أرمينيا في ٢٦ أبريل أن آرارات ميرزويان على استعداد للقاء نظيره الأذري جيهون بايراموف في كازاخستان. لكن وزارة الخارجية الأرمينية أعلنت أن التاريخ المحدد للقاء لم يتم تحديده بعد. وجاء في بيان وزارة الخارجية الأرمينية: "تتبنى أرمينيا نهجًا إيجابيًا تجاه جهود الوساطة لترسيم الحدود على أساس تحقيق سلام حقيقي ودائم في القوقاز الجنوبي، وكذلك الاعتراف المتبادل بسلامة الأراضي الأرمينية والأذربيجانية، وترحب بجهود الوساطة ومنصات المفاوضات المقترحة لترسيم الحدود على أساس الوثائق المتفق عليها ثنائيًا، بما في ذلك المبادئ الأساسية وإعلان ألماتي لعام ١٩٩١."

يذكر أن آخر لقاء بين ميرزويان وبايراموف عقد في برلين في فبراير دون تحقيق تقدم ملحوظ نحو التوصل إلى اتفاق سلام بين أرمينيا وجمهورية أذربيجان.واشتكى ميرزويان لاحقًا من أن باكو تتجنب الاعتراف بسلامة الأراضي الأرمينية وما زالت تطالب بافتتاح ممر زنجزور بين جمهورية أذربيجان ونخجوان.

يذكر أن إلهام علي أف، رئيس أذربيجان، طالب قبل يومين بإنشاء ممر. كما أكد أنه لتوقيع معاهدة سلام بين البلدين، يتعين على أرمينيا تغيير دستورها.واصل رئيس جمهورية أذربيجان طرح هذه المطالب حتى بعد إجبار حكومة نيكول باشينيان رئيس وزراء أرمينيا على إعادة أربع قرى أذرية.

في الأسبوع الماضي، أعلنت باكو وإريفان أنهما توصلتا إلى اتفاق بشأن تحديد الحدود الأولية بين البلدين في منطقة قزاخ-تافوش.بعد ذلك، ظهرت تقارير عن إطلاق أول نقاط حراسة حدودية بين البلدين. قالت باكو إن ١٠ إلى ١٢ كيلومترًا من الحدود تم تحديدها حاليًا.

انت بدأت الاحتجاجات ضد ترسيم الحدود في منطقة تافوش الأرمينية في إريفان عاصمة البلاد منذ الأسبوع الماضي.قد معارضو الحكومة الأرمينية ومنتقدون آخرون لحكومة باشينيان الاتفاق لإعادة هذه القرى الأربع إلى جمهورية أذربيجان.